

Distr.: General
28 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البند ٩٧ (ر) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: الاتجار غير
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة
الخفيفة من جميع جوانبه

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهتان إلى الأمين
العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الذي أصدره وزير خارجية جورجيا في تبليسي في ٢٢
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن التطورات الأخيرة في منطقة الصراع في إقليم تسخينفالي
بجورجيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق الدورة الستين للجمعية
العامة في إطار البند ٩٧ (ر)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريفاس أداميا
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزير خارجية جورجيا

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أقامت سلطات تسخينفالي الانفصالية حفل "استقلال" جمهورية أوسيتيا الجنوبية المعلنة من جانب واحد ونظمت استعراضا عسكريا.

وعرضت أثناء الاستعراض العسكري كتائب عسكرية ومركبات مصفحة، بما في ذلك ثلاثة مدافع هاوتزر ذاتية الدفع (2S1)، وأربع دبابات (T-55)، وأربع ناقلات أفراد مصفحة (BTR-70)، وثلاث مركبات قتال مصفحة (BMP-2)، ومدافع هاوون من عيار ٣١٢٠ ملمتر و ثلاثة مدافع خفيفة مضادة للطائرات (ZU-23-2).

وتشكل الأنشطة المذكورة آنفا انتهاكا جسيما للوثائق الأساسية لعملية السلام - وهي اتفاق سوتشي لعام ١٩٩٢، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المعقود بين رئيس وزراء جورجيا السيد زوراب جفانيا، وقائد أوسيتيا الجنوبية بحكم الواقع، السيد إدوارد كوكوبيي، والقرارات التي اتخذتها لجنة المراقبة المشتركة. وقد قيمت البعثة الموفدة إلى جورجيا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا الحدث تقييما سلبيا.

إن إقامة استعراض لأسلحة ثقيلة ومركبات مصفحة خاضعة للتقييد بموجب المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا يشكل انتهاكا أساسيا للأحكام والمبادئ الرئيسية لتلك المعاهدة التي تشكل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، ومن ثم فهو يؤثر سلبا في الحالة بالمنطقة.

وشارك ممثلو النظم الانفصالية لأبخازيا، وترانسنيستريا، وناغورنو - كاراباخ في هذه المظاهر "الاحتفالية". وأكثر ما يدعو إلى الأسف أن أعضاء مجلس الدوما للاتحاد الروسي، المنتمين أساسا إلى الحزب الحاكم، وممثلي السلطات التنفيذية المركزية والإقليمية، بمن فيهم رؤساء وكالات اتحادية، وكبار الزعماء الدينيين، شاركوا أيضا في هذه المسرحية وفي استعراض القوة هذا. وهؤلاء جميعهم انتهكوا حدود دولة جورجيا ودخلوا الأراضي الجورجية دون تأشيرة الدخول.

ومراعاة لالتزام الاتحاد الروسي بالقيام بدور الوسيط الرئيسي في تسوية الصراع في إقليم تسخينفالي الجورجي، والضامن لتنفيذ اتفاقات السلام، فإن ظهور ممثلي السلطات

الروسية إلى جانب سلطات تسخينفالي بحكم الواقع يُبين بجلاء دعمهم غير الخفي للنظام الانفصالي. وفضلا عن ذلك، ورغم احتجاجات جورجيا المتعددة، يستمر الجانب الروسي في توفير الأسلحة والذخائر للانفصاليين.

إن هذا السلوك يشكل انتهاكا سافرا للمعايير والمبادئ المعترف بها عالميا، فضلا عن الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف التي قطعها الاتحاد الروسي على نفسه، وبمس سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

وفي نفس الوقت، لا تكاد قيادة قوات حفظ السلام الروسية تراقب حركات المركبات المصفحة الثقيلة في منطقة الصراع. فبدلا من معارضة هذه الأنشطة، تشغل وحدة حفظ السلام بمرافقة "الضيوف" الذي يسرعون لحضور "الاحتفالات التذكارية" وتوفير الأمن لهم. والواقع أن تسليح الانفصاليين وتنقل جماعات مسلحة غير مشروعة ومجرمين وسلع مهربة بدون قيود، واختطاف الأشخاص يوميا، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية الخطيرة في المنطقة، كل ذلك يحدث بدعمهم. وتشكل كل الإجراءات المذكورة انتهاكا سافرا لولاية قوات حفظ السلام، مما يضع موضع التساؤل مسألة مدى جدوى وجود هذه القوات في منطقة الصراع.

وفضلا عن ذلك، تدلي قيادة قوات حفظ السلام ببيانات لا تتسم بروح المسؤولية إطلاقا وتكيل اتهامات لا أساس لها للجانب الجورجي.

وقد أكدت الحكومة الجورجية مرارا وتكرارا أن وجود الأسلحة غير المشروعة في مناطق الصراع يشكل مصدرا رئيسيا للاستفزازات، مما يستدعي تكثيف الرقابة الدولية في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي وقعت في إقليم تسخينفالي، يدعو الجانب الجورجي بالحاح شديد إلى إجراء تحقيق موضوعي بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومرة أخرى، فإن وزير خارجية جورجيا يطلب بشدة بأن يُنهي الاتحاد الروسي فورا الأنشطة الهدامة في إقليم تسخينفالي ويمتنع عن إمداد النظم الانفصالية بالأسلحة.

ونهي، في الوقت نفسه، بالمجتمع الدولي إجراء التقييم الواجب لمحاولة الاتحاد الروسي النيل من حقوق جورجيا السيادية، والتدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك سلامة أراضيها.